الطائرة الروسية والانتخابات التركية وألعاب الغرب الإعلامية

القاهرة - فارس رياض الجيرودي

يقع المحللون في فخ العبث عندما يحاولون تفسير النتيجة المفاجئة للانتخابات التركية الأخيرة بالاستناد إلى عوامل تركية داخلية، تتعلق بتحولات الرأي العام التركي تجاه القوى السياسية التركية المشاركة في الانتخابات، فقد أصدرت منظمة التعاون والأمن الأوروبية التي تملك أكبر جهاز مراقبة للانتخابات في العالم والذي راقب تلك الانتخابات تقريراً يدين ما وصفته بفضيحة الانتخابات الأخيرة في تركيا.

تحدث التقرير عن ممارسات التهديد والاعتقالات وإغلاق الصحف والمحطات التلفزيونية، وعن توجيه تهم لمرشحين لمنعهم من الترشح عبر استخدام لعبة قانونية للتحقيق تنتهي بالبراءة ولكن بعد نهاية الانتخابات، وصولا للتلاعب بأقلام الاقتراع، واعتبرت المنظمة أن النتيجة غير شرعية ودعت لمقاطعة نظام أردوغان على هذا الأساس وربط العقوبات بإعادة الانتخابات تحت مراقبة كاملة لمراقبين دوليين، لكن تقرير المنظمة سيبقى حبراً على ورق ما لم تتبنه ماكينة الإعلام الغربية، وما لم يعلق عليه المسؤولون في الغرب، ويحولوه إلى أزمة سياسية وحدث كبير يستدعي اتخاذ إجراءات وعقوبات تجاه السلطة الحاكمة في أنقرة باعتبارها نفذت اعتداء موصوفاً على قيم الديمقراطية، وهذا ما لا يبدو قريب التحقق، ما يعني عملياً أن سلطة أردوغان ما زال لها مكان ما وقيمة وتوظيف في الإستراتيجية الأميركية والغربية، حتى بعد سقوط أنظمة حكم الربيع العربي الاخوانية التي حاولت اقتباس تجربة حزب العدالة والتنمية في كل من تونس ومصر وليبيا، وحتى بعد إخفاق مشروع استثمار وتوظيف الإخوان المسلمين في بلوغ الغاية الأساسية منه، أي في إصابة محور المقاومة في مقتل عبر إسقاط قلبه سورية.

ففيما يتعلق ببلد كتركيا تحوي أرضه عشرات القواعد العسكرية الأميركية، وجزءاً من مخزون الصواريخ النووية الأميركية الإستراتيجي، ويرتبط جيشه عضويا بمنظمة الناتو، وأدى طوال تاريخه السياسي دوراً وظيفيا في خدمة الاستراتيجيات الغربية سواء المخصص منها لمواجهة الاتحاد السوفييتي في الماضي أو لمساعي تجديد الهيمنة الاستعمارية الغربية في العالم، يصبح تفسير سياقات السياسة وتحولاتها من دون أخذ الاحتياجات الإستراتيجية الأميركية بالاعتبار ضرباً من الاستهانة بالعقول، وهذا ما يؤكده التاريخ التركي الملوء بالانقلابات التي نفذها جيشه العضو في الناتو ضد حكومات امتلكت من المشروعية الشعبية أكثر بكثير مما تمتلكه حالياً حكومة العدالة والتنمية، بدءاً من حكومة عدنان مندريس الذي أطيح به بعد محاولته قطع العلاقات مع إسرائيل، وصولاً لحكومة نجم الدين أربكان الذي أطيح به بعد سعيه لإنشاء منظومة اقتصاد إقليمية تجمع بين دول المنطقة وتتجاوز الحدود القومية والمذهبية والسياسية التي ظل الغرب يسعى لتقسيم المنطقة على أساسها.

وبالمقارنة مع حدث آخر تزامن مع الإعلان عن نتائج انتخابات تركيا، وهو حدث سقوط الطائرة الروسية فوق سيناء، يمكننا تلمس اتجاهات السياسة الأميركية في المنطقة، من خلال ملاحظة التباين في طريقة التعامل الإعلامي الغربي مع الحدثين، فالحدث المصري حولته ماكينة الإعلام الغربي إلى مناسبة لمعاقبة مصر ولاستهداف اقتصادها في مقتل ولتجفيف موارد السياحة في ذلك البلد، عبر استباق نتائج التحقيق الذي ارتضت روسيا نفسها الدولة المعنية بالحدث انتظار نتائجه وهي التي تشارك فيه أصلاً، حدث ذلك بدلاً من التعامل مع الواقعة كمناسبة يتم خلالها التعاطف مع مصر الطرف المعتدى عليه و– ذلك في حال ثبوت نظرية الاعتداء الإرهابي التي روج لها الإعلام الغربي والمسؤولون الغربيون– اتساقاً مع ما كانت الحال عليه في مناسبات اعتداءات سابقة تعرض لها عدد من المدن الغربية كواشنطن ونيويورك ومدريد ولندن، بالمقابل كان يكفي بالنسبة للغرب تحويل التجاوزات التي ارتكبتها حكومة أردوعان أثناء العملية الانتخابية وقبلها إلى خبر يحتل مقدمة نشرات الأخبار ويعلق عليه المسؤولون الغربيون في مؤتمراتهم الصحفية، حتى يعطوا الضوء الأخضر لـ (الجيش الثاني في الناتو من حيث الحجم) أي الجيش التركي للانقضاض على سلطة أردوغان وتصحيح المسار الديمقراطي، وهو أمر ما زال يكفله له نص الدستور التركي الحالي، الذي لم ينجح حزب العدالة والتنمية حتى اليوم في نيل أغلبية الثلثين البرلمانية اللازمة لتعديله.

لقد فقد الاستثمار الأميركي على حكومة العدالة والتنمية التركية هدفه الإستراتيجي الرئيسي والمتمثل في إسقاط سورية، وذلك بعد التحول التاريخي الكبير المتمثل بالدخول العسكري الروسي إلى سورية دعماً لدولتها وجيشها، وتبرهن نتائج مؤتمر فيينا الأخير على هذه الحقيقة، حيث صدقت الولايات المتحدة على تجاوز ونسيان مشروع تطييف الحكم في دمشق، وهو ماكان جوهر إستراتيجتها تجاه سورية والمنطقة، كما تم تبني نقاط للحل تمثل في جوهرها روح المبادرة التي طرحها الرئيس الأسد نفسه لحل الأزمة عام ٢٠١٢، لكن للاستثمار على إسلاميي تركيا عوائد أخرى بالنسبة لأميركا، أحدها ضمان استمرار التوتر المذهبي في المنطقة، وليس آخرها ضمان استمرار إقلاق راحة كل من مصر والجزائر ومنع استقرارهما، عبر استمرار السند التركي للجماعات المسلحة الإرهابية في سيناء وليبيا، وهو أمر يستدعي من القائمين على القرار المصري اتخاذ إجراءات جريئة لمواجهته اتساقاً مع الخطوة التي اتخذوها عندما ساندوا التدخل الروسي في سورية ضد خطر الجماعات الإرهابية، والإجراءات الجريئة الناجعة هنا لا يمكن أن تكون عبر خيار العودة للتمترس خلف خطوط دفاعية، وهو خيار سيؤدي إلى مزيد من خسارة الدور والموقع، في حين يكون الدفاع الفعال عن المواقف بتحصينها بالمزيد من التنسيق مع الشركاء في مواجهة الخطر الإرهابي في المنطقة، فالاضطلاع بالأدوار القيادية الكبرى بالنسبة لبعض الدول ومنها مصر قدر لا مهرب منه تفرضه حقائق التاريخ والجغرافيا والحجم.

المقداد ملتقياً زكي والوفد المرافق (سانا)

المقداد: لا فرق بين الإرهاب الذي تواجهه سورية والذي تمارسه «إسرائيل» ضد الفلسطينيين

| وكالات

أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أن الهجمة الإرهابية التي تتعرض لها سورية والشعب الفلسطيني تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء حق الشعب الفلسطيني في العودة وبناء دولته المستقلة وتدمير الإنجازات التي حققها الشعب العربي السوري في المجالات السياسية والاقتصادية.

وعبر المقداد خلال لقائه أمس وفد حركة فتح برئاسة عباس زكي عضو اللجنة المركزية للحركة حسب وكالة «سانا» للأنباء عن دعم سورية المستمر للقضية الفلسطينية العادلة في مواجهة الهجمات الإجرامية التي تتعرض لها من الصهيونية العالمية والمتطرفين الإسرائيليين وحلفائهم في السعودية وغيرها من الدول العربية. واعتبر المقداد أن لا فرق بين الإرهاب الذي تواجهه سورية والإرهاب الذي تمارسه «إسرائيل» على الشعب الفلسطيني لأن جذوره واحدة وتدعمه المؤسسات الغربية التي تتخبط بين ابتعادها عن القيم التي تؤمن بها الشعوب الأوروبية وبين دعمها المباشر لأبشع أشكال الإرهاب والتسلط والتخلف في المنطقة. وأكد المقداد أن الشعب الفلسطيني صاحب قضية عادلة ويدفع ثمناً غالياً من أجل الحفاظ على حقوقه المشروعة وأن سورية تدعم الانتفاضة الفلسطينية رغم الظروف الصعبة التي تمر بها لأن هذه القضية العادلة يجب أن تبقى بوصلة النضال العربي الرئيسية.

من جهته قدم زكي عرضاً عن الوضع الصعب الذي تمر به القضية الفلسطينية والدور الذي يقوم به الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات حكومة نتنياهو العنصرية المتطرفة بهدف تصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي.

وأعرب زكي عن فخر واعتزاز الشعب الفلسطيني ككل بالصمود الأسطوري الذي تبديه سورية وجيشها في وجه الهجمة الإرهابية التي تستهدف وجودها. وقال: إن سورية لم تتخل في أي يوم عن موقفها الثابت الداعم لقضية الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف.

حضر اللقاء عضو المجلس الثوري لحركة فتح سمير الرفاعي وعضو مفوضية العلاقات العربية في حركة فتح بدمشق عثمان المدادي وسفير فلسطين بدمشق محمود الخالدي.

الخارجية الأميركية ترفض أن يكون اجتماع «فيينا ٢» لتحديد الجماعات الإرهابية و«المعتدلة»..! وتؤكد أن كيري سوف يشارك

لافروف: إحراز تقدم قبل اللقاء المقبل يبدو صعباً

| وكالات

رفضت وزارة الخارجية الأميركية مطالبة روسيا وإيران المشاركين في اجتماع «فيينا ٢» الموسع، الذي من المقرر أن يعقد السبت المقبل، تحديد المجموعات الإرهابية والمعارضة المعتدلة في سورية خلال الاجتماع، وذلك بعد أن أعلنت أن الوزير جون كيري سيتجه السبت إلى فيينا للمشاركة في الاجتماع. وصرح المتحدث باسم الخارجية جون كيربي حسب وكالة «ا ف ب» للأنباء، بأن كيري الذي يقوم بجولة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني في تونس والنمسا وأنطاليا (تركيا)، سيجري لقاءات «ثنائية ومتعددة الأطراف مع نظرائه الأجانب بخصوص الأزمة السورية» في فيينا، من دون تحديد الموعد المحدد لذلك، موضحاً بعد ذلك أن المشاورات الدولية ستجري السبت. ولم يفصح كيربي عن عدد الدول المشاركة مع أن ١٧ دولة بينها الولايات المتحدة وروسيا والسعودية وإيران شاركت في الاجتماع الأول في ٣٠ تشرين الأول الماضي في محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية المستمرة منذ أكثر من أربع سنوات ونصف السنة.

وأول أمس، دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي في يريفان إلى عقد محادثات دولية «موسعة» بخصوص الأزمة السورية قريبا، متهماً بعض الدول بمحاولة التهرب من المفاوضات.

وصرح لافروف بأن لائحة المشاركين الساعين إلى اتفاق حول الأزمة في سورية تكبر منذ محادثات الشهر الفائت في فيينا.

وقال: «سيحصل لقاء آخر في المستقبل الأقرب في صيغة موسعة... تشمل نحو عشرين بلداً ومنظمة». وستشارك الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في الحوار الذي يضم كذلك الولايات المتحدة وفرنسا وإيران، لمواصلة بحث خيارات الحل السياسي في سورية على ما ذكرت «أ ف ب».

وأضاف لافروف: إن إحراز تقدم قبل اللقاء المقبل حول سورية يبدو صعباً بسبب محاولات عدد من الدول «التهرب» من إنجاز العمل المطلوب.

وقال: إن «مجموعة كبيرة من شركائنا ما زالت تحاول التهرب من العمل الملموس، والمحادثات وتحصر القضية بنداءات مختصرة إلى ضرورة رحيل الرئيس (السوري بشار) الأسد»، معتبرا أن هذه المقاربة تؤدي إلى الانشغال عن العمل المجدي.

واعتبر لافروف، أن لقاءات فيينا «أصبحت آلية رئيسية للتسوية السورية، ولو لم تكن الوحيدة»، مؤكداً صعوبة التعويل على نتائج إيجابية ما لم يتوصل المشاركون يوم السبت القادم إلى توافق حول قوائم موحدة للتنظيمات الإرهابية وفصائل المعارضة السورية المعتدلة.

وأشار لافروف إلى أن بلاده سبق أن أطلعت شركاءها في الملف السوري على «لائحتنا للمنظمات الإرهابية» وتنتظر أن تؤول جولة محادثات جديدة إلى «لائحة موحدة لإزالة المشاكل بخصوص من يقصف من ومن يدعم من».

كما صرح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أول أمس في مؤتمر صحفي مع نظيره البلجيكي ديديه ريندرز الذي يزور طهران، بأن اجتماع فيينا المقبل حول سورية ينبغي أن يحدد قائمة المجموعات الإرهابية. وقال ظريف: «هناك نقطتان مهمتان على جدول الأعمال المقبل في فيينا، الأولى تحديد من المجموعات الإرهابية، وهو أمر واضح بالنسبة لنا. ثم الاتفاق على طريقة مواصلة العمل». ورد المتحدث باسم الخارجية الأميركية بالقول: إن «اجتماع فيينا لن يكون كي نقول من يكون على لائحة جيدة ومن يكون على لائحة سيئة». وأوضح أن «الأمر يتعلق بتحقيق تقدم منذ الجولة الأولى من محادثات فيينا والتقدم نحو مرحلة انتقالية سياسية».

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية هونغ لي الإثنين الماضي عزم بلاده المشاركة في اجتماع فيينا الثاني السبت المقبل من أجل تيسير الحل السياسي في سورية، بعد أن كانت إيران أعلنت قبل أيام قليلة مشاركتها.

من اجتماع فيينا ١

وكان الاجتماع الموسع الأول عقد في العاصمة النمساوية في ٣٠ الشهر الماضي، وصدر عنه بيان ختامي تضمن أن الحل السياسي في سورية سيستند إلى بيان جنيف١ والقرار ٢١١٨، وتكليف المشاركين للأمم المتحدة تنفيذه عبر جمع ممثلي الحكومة السورية والمعارضة السورية في عملية سياسية تكون سورية وبقيادة سورية، وأن تفضي إلى حكم موثوق وشامل وغير طائفي، يليه وضع دستور جديد وإجراء انتخابات يشارك فيها جميع السوريين، بما في ذلك من هم في الشتات، على أن تخضع لإشراف الأمم المتحدة وموافقة الحكم (الجديد) في سورية.

وخلال لقائه المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا في دمشق مؤخراً عبر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم عن «أهمية العديد من النقاط الواردة في البيان، لكنه أبدى استغرابه من عدم تضمن البيان إلزام الدول المعروفة بدعمها للإرهاب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب حتى تصبح جهود مكافحته فعالة ويصبح الحديث عن أي وقف لإطلاق النار مجدياً». وقبل فيينا، سيصل كيري إلى تونس للمشاركة في الدورة الثانية من «الحوار الإستراتيجي» بين البلدين. وبعد الاجتماع حول سورية سينضم كيري إلى الرئيس باراك أوباما لحضور قمة مجموعة العشرين في أنطاليا التركية يومي ١٥ و١٦ الشهر الحالي.

وزيرة أميركية: القضاء على داعش يتطلب وجود قوات على الأرض

أنباء عن مغادرة حلفاء الولايات المتحدة في التحالف الدولي سماء سورية

اعتبرت وزيرة سلاح الجو الأميركي ديبورا لي جيمس، أمس أن الغارات الجوية التي ينفذها التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تُضعف تنظيم داعش الإرهابي، لكن الحملة تتطلب وجود قوات على الأرض للقضاء على التنظيم، في وقت انتقدت قيادات عسكرية بريطانية بعض المواقف السياسية لحكومة ديفيد كاميرون، التي وصفت بالمترددة إزاء التدخل العسكري البريطاني ضد داعش في سورية. وقالت الوزيرة الأميركية للصحفيين، في اليوم الثالث من معرض دبي للطيران، «تقييمي هو أننا نحقق تقدماً في إستراتيجية الإضعاف، وصولاً في نهاية المطاف إلى القضاء على تنظيم داعش».

وتابعت: «تمكنا بشكل جماعي من دفع التنظيم إلى التراجع في المناطق التي كان يسيطر عليها، ونستهدف أيضاً مصادر دخله».

وفي بريطانيا انتقدت قيادات عسكرية بريطانية بعض المواقف السياسية لحكومة ديفيد كاميرون، التي وصفت بالمترددة إزاء التدخل العسكري البريطاني في سورية، وعدم المشاركة بشكل أكثر فاعلية ضد تنظيم داعش.

وكانت صحيفتا «التايمز» و«غارديان» البريطانيتان أشارتا الأسبوع الماضي، إلى أن رئيس الحكومة البريطانية لن يطلب من مجلس العموم الموافقة على المشاركة في العمليات العسكرية ضد التنظيم المتطرف في سورية، لأنه غير واثق من حصوله على دعم المجلس.

في سياق متصل تطرقت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية إلى مغادرة حلفاء الولايات المتحدة سماء سورية، مشيرة إلى أن واشنطن قررت رداً على ذلك تعزيز قواتها في المنطقة وتكثيف طلعاتها الجوية. وقالت الصحيفة: «لا تستبعد واشنطن إرسال قوات إضافية إلى سورية بهدف دعم ومساندة المعارضة المعتدلة التي تقاتل ضد داعش إضافة إلى تكثيف الغارات الجوية لطيرانها على مواقع الإرهابيين، بعد أن قرر حلفاؤها العرب تقليص مشاركتهم في هذه العمليات». وفي تصريحات سابقة، قال وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر لقناة ABC «إذا وجدنا مجموعات إضافية (في سورية) مستعدة لقتال داعش وقادرة على ذلك انطلاقاً من دوافع صحيحة، فإننا سوف نرسل وحدات عسكرية إضافية». وأضاف: إن الرئيس الأميركي باراك أوباما عبر عن الاستعداد لإرسال قوات إضافية إلى سورية. وفي الوقت نفسه أكد كارتر أن الأميركيين سيقومون بتدريب مسلحي «المعارضة المعتدلة» وتنسيق عملياتهم، دون المشاركة في العمليات القتالية، وقال كارتر «تنوي نخبة صغيرة تنفيذ ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة: معلومات استخباراتية، دعماً جوياً وغير ذلك من الأمور التي تساعد القوى المحلية. هذه هي إستراتيجيتنا». جاءت تصريحات كارتر هذه في اليوم التالي لكشف صحيفة «وول ستريت جورنال» خطط وزارة الدفاع الأميركية بشأن تكثيف الهجمات الجوية في سورية.

من جانبه يقول رئيس قسم الدراسات العسكرية والسياسية في معهد الولايات المتحدة وكندا فلاديمير باتيوك «إن تكثيف الولايات المتحدة لنشاطها في سورية هو قبل كل شيء رد على العمليات الروسية، ورد فعل على الانتقادات التي وجهت إلى إدارة أوباما بسبب عدم فعالية سياساتها في منطقة الشرق الأوسط».

وأضاف باتيوك: «يبدو أن لدى العديد من العرب حلفاء الولايات المتحدة تراكمات من عدم الرضا على تصرفات الولايات المتّحدة في المنطقة. وبمقابل هذا بالذات تنوي فرنسا المساهمة في الهجمات الجوية».

وكان أوباما وافق في تشرين الأول الماضي على إرسال ٥٠ فرداً من القوات الخاصة إلى سورية.

الخبراء من جانبهم يشكون في إمكان انخراط واشنطن في حرب شاملة في سورية. وبهذا الشأن يشير باتيوك إلى أنه «من غير المحتمل أن تصعّد وزارة الدفاع الأميركية عملياتها في سورية. ذلك لأن الانتخابات الرئاسية قريبة، وأوباما حالياً كثير الشبه بـ«البطة العرجاء»، لذلك من غير المحتمل أن يتخذ إجراءات أكثر جذرية».

(روسيا اليوم – سبوتنيك)

خبير عسكري: الجيش سيقصف «شارل ديغول» حال إرسالها إلى سورية

| وكالات

أرجع الخبير العسكري العميد محمد عيسى أمس استهداف فرنسا للمنشآت النفطية الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي شرق سورية، إلى رغبة باريس في الانتقام من دمشق.

وفي تصريحات لوكالة الأنباء الروسية «سبوتنيك»، حذر عيسى من أن إعلان فرنسا إرسال حاملة الطائرات «شارل ديغول»، للمشاركة في العمليات العسكرية في سورية، سيجبر الجيش العربي السوري على قصفها، «واستهدافها بشكل مباشر».

وشدد عيسى، على أن الغارات التي تنفذها طائرات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، منذ نحو العام ونصف العام على مواقع تنظيم داعش الإرهابي «لم تحقق أي نتائج ملموسة على الأرض». وبيّن أن طائرات التحالف لا تقصف أي تجمعات أو تمركزات لداعش أو التنظيمات الإرهابية الأخرى الموجودة في سورية. وأشار في هذا السياق إلى الغارات التي شنتها الطائرات الفرنسية على منشأة نفطية في شرق سورية قبل أيام، مبيناً أنها تمت من دون موافقة السلطات السورية، وهو ما يعد انتهاكاً لمبدأ السيادة الوطنية.

وأول من أمس، ذكر وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان أن بلاده قصفت الأحد منشآت نفطية في ضواحي دير الزور على الحدود مع العراق. وأكد عيسى أن استهداف فرنسا لهذه المنشآت «يأتي انتقاماً من الدولة السورية، التي رفضت منح باريس أي امتيازات نفطية داخل أراضيها». وفي رسالتين وجهتهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي، أكدت وزارة الخارجية والمغتربين الإثنين أن قصف طائرات ما يسمى (التحالف الدولي) للبنى التحتية في مناطق مختلفة من سورية يمثل عدواناً آثماً. في المقابل، أوضح الخبير العسكري أن العملية الجوية الروسية نجحت بشكل كبير في تدمير معاقل وأوكار داعش. وبيّن أن الضربات الجوية الروسية المكثفة والموجهة ضد التنظيمات الإرهابية المتمركزة في الأراضي السورية، نجحت في تدمير ٣٥٪ من البنية التحتية لتنظيم داعش، وهو ما فشلت قوات «التحالف الدولي»، الذي تقوده واشنطن، في تحقيقه.

طهران تعتقل وتقضي على خلايا إرهابية.. وتمنع ٢٠ إرهابياً من السفر إلى سورية والعراق

الأمن الروسي: عناصر داعش ٨٠ ألفاً ٤٠٪ منهم مرتزقة أجانب

| وكالات

كشفت موسكو أن نسبة المرتزقة الأجانب في تنظيم داعش الإرهابي، الذي يبلغ عدد عناصره ٨٠ ألف، تتجاوز الأربعين بالمئة، جاؤوا من ١٠٠ دولة، بما فيها جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. في غضون ذلك اعتقلت السلطات الإيرانية خليتين إرهابيتين، وقضت على ثالثة مدعومة من «دول رجعية في المنطقة»، كما أوقفت عشرين إرهابياً كانوا يعتزمون التوجه إلى العراق وسورية للقتال إلى جانب التنظيم المتطرف.

وبيّن المدعي العام الروسي يوري تشايكا أن نسبة «المقاتلين الأجانب» من عناصر داعش، تتجاوز ٤٠٪ كاشفاً أن هؤلاء المرتزقة قدموا من أكثر من ١٠٠ بلد. وقال أمس أمام مؤتمر «الرابطة الدولية للمدعين في دول وسط وشرق أوروبا وآسيا الوسطى» المنعقد بمدينة سوتشي: إن روسيا فتحت ٦٥٠ قضية جنائية بشأن مشاركة مواطنين روس في القتال بصفوف جماعات إرهابية وتجنيدهم وتهريبهم.

وكشف تشايكا، بحسب ما نقل موقع «روسيا اليوم»، أن النيابة العامة في روسيا فرضت رقابة خاصة على التحويلات المالية إلى الدول التي تعمل فيها التنظيمات الإرهابية الدولية، وتقوم بمصادرة أصول الإرهابيين. ودعا إلى تبني اتفاقية موحدة ضد الإرهاب الدولي تحدد تعريف الإرهاب وتؤكد «عدم استعمال تحفظات سياسية» في إطار القضايا الجنائية المتعلقة بالإرهاب.

بدوره، بيّن نائب مدير هيئة الأمن الفدرالية الروسية يفغيني سيسويف أن تعداد تنظيم داعش، حتى منتصف العام الجاري، وصل إلى ٨٠ ألف شخص، (٥٠ ألفاً في سورية و٣٠ ألفاً في العراق) بينهم «حوالى ٣٠ ألفاً من المسلحين الأجانب، جاء نحو ٧ آلاف منهم من مواطني دول الاتحاد السوفييتي السابق، بما فيها روسيا».

وذكّر سيسويف بأن قوات الأمن الروسية في شمال القوقاز، تمكنت خلال العام الجاري من القضاء على ٧ مجموعات من المسلحين بايعوا زعيم داعش أبو بكر البغدادي.

ونبه إلى خطورة صعود داعش في شمال أفغانستان، مشيراً إلى أن قادة التنظيم يخططون بعد إعلانهم «إمارة خاراسان» توسيع نطاق سيطرتهم على مناطق واسعة في إيران ودول آسيا الوسطى وغرب الصين، مؤكداً في هذا السياق خطورة الوضع الأمني على الحدود بين أفغانستان وطاجيكستان وتركمانستان.

في طهران، كشف وزير الأمن الإيراني محمود علوي عن ضبط واعتقال ١٤ إرهابياً في مدينة دزفول إحدى مدن محافظة خوزستان جنوب غرب البلاد.

كما أشار علوي، خلال مؤتمر صحفي عقده أمس ليعلن عن إنجازات أجهزة الأمن الإيراني، إلى إلقاء القبض على شبكة من عشرة إرهابيين شرق إيران. ونقلت عنه وكالة الأنباء «سانا» توضيحه أن عناصر هذه الشبكة الإرهابية «كانوا ينشطون في محافظات كلستان ومازندران شمالاً والعاصمة طهران وسيستان وبلوشستان».

كما قضت قوات الأمن، وفقاً لعلوي، على خلية إرهابية «تحظى بدعم عدد من الدول الرجعية في المنطقة» كانت أطلقت النار على مبنى حاكمية مدينة سوسنكرد وعدد من مخافر الشرطة بالمدينة قبل ثلاثة أيام.

ولفت الوزير الإيراني إلى اعتقال سلطات بلاده أكثر من ٢٠ عنصراً إرهابياً في الحدود الإيرانية كانوا يعتزمون التوجه للعراق وسورية.

وأواخر العام الماضي، أعلنت إيران أنها اعتقلت باكستانيين وأفغاناً اتهمتهم بالتخطيط للانضمام إلى تنظيم داعش.